أثر نشاط البحث عن الريع في النمو الاقتصادي

"دراسة حالة العراق"

The Impact of the Rent-Seeking Activity in Economic Growth

"Iraq Case Study"

سلام انور احمد[1] *

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كركوك، (العراق)

تاريخ الاستلام: 2019/09/06؛ تاريخ القبول: 2020/12/16؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

وفقا للاقتصادي ديبك لآل "فان هناك طريقتين يمكن من خلالهما اكتساب الدخل: اما عن طريق "احداثه" او عن طريق "اخذه". الطريقة الاولى تشير الى الوسيلة الاقتصادية في كسب الدخل في سوق تنافسي، أيْ من خلال ممارسة الانتاج الحقيقي، وهذه هي العملية الحميدة. اما الطريقة الثانية فهي تمثل ميزة كبرى من ميزات السياسة". و تعبر الاخيرة عن نشاطات البحث عن الريع، والتي تنتشر في الاقتصاد العراقي في ظل بيئة مشجعة لهذه الممارسات من حيث وجود عوائد النفط، والضعف في المؤسسات، الامر الذي جعل الاشخاص يختارون الاخذ بدلا عن الانتاج بناء على مبدأ الرشادة الاقتصادية القائل بتحقيق اقصى منفعة باقل جهد ممكن، وتوصل البحث الى ان نشاط البحث عن الريع له اثر سالب في النمو الاقتصادي، ولكي يخرج الاقتصاد والمجتمع عموما من هذه الحلقة فان السبيل الحتمي هو عبر تقوية المؤسسات العامة وادارة الحكم الرشيد واعتبارها مسالة ذات اهمية قصوى للبلاد.

الكلمات المفتاحية: البحث عن الريع؛ النمو الاقتصادي؛ الموارد الطبيعية؛ دراسة حالة العراق.

تصنيف JEL: O40 ؛ D72

Abstract

According to the economist Deepak Lal "There are two ways in which income can be gained either by" making it "or by" taking it ". The first way refers to the economic means of earning income in a competitive market, namely through real production practice and this is a good process. The second way represents a major feature in the policy". The latter reflects the activities of the rent-seeking, which are spread in the Iraqi economy in an environment conducive to these practices, in terms of oil revenues, and the weak in the institutions which made people choose to take instead of production. Based on the principle of economic rationalism by Achieving maximum benefit With minimal effort. The Research finds that the rent-seeking activity has a negative impact on economic growth, and in order to get out the economy and society in general from this circle. The inevitable way is through the strengthening the public institutions and good governance, and considered it as a matter of utmost importance to the country.

Keywords: Rent-Seeking; Economic Growth; Natural Resources; Iraq case study.

Jel Classification Codes : D72 ; O40

* المؤلف المرسل: م. د. سلام انور احمد، الإيميل: Salamanwar2018@gmail.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

I- تمهيد :

تعاني سائر الاقتصاديات النفطية العربية من اعتمادية كبيرة على القطاع النفطي كمصدر رئيسي لتكوين الدخل القومي والتوظف وفي نفس الوقت تعاني هذه البلدان، ايضا من ضعف البنى المؤسسية العامة، وبذلك بقى النمو الاقتصادي في هذه البلدان خاضعا للتغيرات في أسعار النفط العالمية ومع ذلك فان العراق يعد الاسوأ في مجموعة البلدان المذكورة اعلاه بسبب الحروب المتلاحقة والازمات السياسية التي عصفت بالبلاد مما ترتب عليه تركز حاد للاقتصاد العراقي حول القطاع النفطي وتراجع حاد لقطاعات الانتاج الحقيقي (الصناعة التحويلية والزراعة) وارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب يضاف الى ذلك المشاكل الامنية ان هذا الواقع المعقد ترافق مع ضعف الجودة المؤسسية والحكم الرشيد بشكل كبير ادى في ظل وجود الريع النفطي الى انتشار النشاطات الريعية التحويلية بدلا من الانتاج الحقيقي واصبح موارد النفط هدفا اساسيا للأفراد والمجموعات لغرض الكسب من التحويلات او الاستيلاء عليه مباشرة بدلا من التوجه صوب ممارسة الانتاج الحقيقي وريادة الاعمال.

1- إشكالية الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الاتي: هل يؤثر نشاط البحث عن الريع على النمو الاقتصادي في العراق وما هو اتجاه هذا التأثير ووقع الجودة المؤسسية في البلد؟

2- فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان نشاط البحث عن الريع له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي بسبب ضعف الجودة المؤسسية.

3- اهمية الدراسة:

ان عدم الاستقرار الامني وضعف المؤسسات ووجود الريع النفطي يشكل حلقة مفرغة للاقتصاد العراقي لذا فان محاربة النشاطات الريعية وتقليصها عبر تقوية مؤسسات الحوكمة الرشيد سوف يمكن العراق من الخروج من تأثير قطاع واحد على الاقتصاد الوطني وتصبح الانتاجية هي مصدر الدخل ومنع نهب موارده المالية من قبل الافراد او المجموعات. ان الافكار الواردة في اعلاه تبين اهمية هذا البحث واختياره لتسليط الضوء على هذه الظاهرة المتفشية في الاقتصاد العراقي بشكل كبير ومعرفة أثرها في النمو الاقتصادي.

4- منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة اتبع البحث الاسلوب الوصفي في مناقشة الاسس النظرية لنشاط البحث عن الريع وعرض الدراسات السابقة التي ناقشت هذه الظاهرة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي كما تم ايضا عرض ومناقشة بيانات مؤشرات الحوكمة الرشيدة في العراق يضاف الى ذلك استخدم البحث الاسلوب القياسي وقد جمعت البيانات من مصادرها الرسمية في موقع منظمة الشفافية الدولية (International Transparency) والبنك الدولي (World Bank)ومن موقع مؤسسة Bertelsmann

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد ذلك يتناول البحث في جزئه الثاني تقدير اثر البحث عن الريع في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (2004-2016)

5- الاطار النظري:

1-5 مفهوم نشاط البحث عن الريع:

بعد اعتماد القواعد الدستورية وانشاء جهاز الدولة في البلد فانه يوجد حافز للمواطنين للاستيلاء على الحكومة واستخدام صلاحياتها من اجل اثراء انفسهم اذ كل خيار سياسي له تأثير توزيعي والمشاركين في الأسواق السياسية لديهم تفضيلات حول هذه الآثار و نتائج السياسات العامة . وبناء على ذلك فإن هؤلاء الأفراد على استعداد لإنفاق الموارد للتأثير على هذه النتائج وفي كثير من الأحيان ينظم الأفراد أنفسهم في مجموعات ذات مصالح خاصة من أجل تحسين قدرتهم على التأثير في النتائج التوزيعية وتسمى عملية إنفاق الموارد في محاولة للتأثير على نتائج السياسة العامة بالبحث عن الريع(rent-seeking) و الموارد المنفقة في هذه الحالة لا تنشئ أي ناتج اجتماعي وانما تؤدي الى هدر اجتماعي[1]. وهناك زيادة في استخدام مفهوم البحث عن الريع والذي يصف أنشطة إهدار الموارد من قبل الافراد والجماعات التي تبحث عن تحويلات الثروة . ويفترض أن مجموعة واسعة من الأنشطة هي من هذا النوع بما في ذلك دعم الأسعار الزراعية والترخيص المهني والنقابات العمالية وحصص التصدير والاستيراد وإعانات التعليم والفساد الاداري وغيرها. وعلى حد تعبير بوكانان (1980) فانه بالرغم من إن مصطلحات البحث عن الريع حديث إلى حد ما فان السلوك الذي يصفه " لقد كان معنا دائما" . علاوة على ذلك البحث عن الريع أصبح سلوكاً أكثر أهمية في الوقت الحاضر اذ خلقت التغييرات المؤسسية فرصًا لم تكن موجودة عندما كان هناك اتفاق عام على أن الدولة يجب أن تلعب دور أكثر محدودية ولكن مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية زادت فرص نشاط البحث عن الريع . ويؤكد مانكور أولسون (1982) أن الزيادة في مجموعات الضغط المتخصصة هو عامل رئيسي في انخفاض معدل النمو الاقتصادي للأمم - إضافة إلى انتقاده لهذه الظاهرة المنتشرة حيث تستخدم المجموعات المنظمة قوة الدولة لتعزيز نهاياتها الاقتصادية الخاصة أي تحقيق منافع اقتصادية خاصة[2]. وفي نظرية الخيار العام وفي علم الاقتصاد ينطوي البحث عن الريع على السعي إلى زيادة حصة الفرد من الثروة القائمة دون خلق ثروة جديدة ومن نتائج الريع هو خفض الكفاءة الاقتصادية من خلال سوء توزيع الموارد وخفض الثروة الفعلية وخسارة الإيرادات الحكومية وزيادة عدم المساواة في الدخل وخفض الرفاه الوطني.

وعلى الرغم من أن Tullock قدم الحجة الأساسية المناظرة لسلوك البحث عن الريع لنظرية الاختيار العام في عام 1967 فإن مصطلح "البحث عن الريع" لم يتم صياغته حتى نشرت كروجر ورقتها البحثية تحت عنوان "الاقتصاد السياسي للمجتمع الريعي" في American Economic Review في عام 1974. وان التعريف الأكثر شيوعًا وسعةً يشير الى ان "سلوك البحث عن الريع " هو السعي المكلّف اجتماعيًا لنقل الثروة والذي ينتج عائدات خاصة للباحثين عن الريع من إعادة توزيع الثروة وليس من تكوين الثروة[3]. ويجسد الأدب الذي يبحث عن الريع فكرتين أساسيتين والتي يمكن العثور عليها في دراسة تولوك (1967) وهما :-

الفكرة الاولى: بدافع التنافس على الريع فان الأنشطة الريعية تهدف الى الحصول على الريع وهذه الانشطة تتضمن استخداماً غير منتج للموارد الحقيقية وتسبب خسائر اجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفكرة الثانية: ان تكاليف البحث عن الريع إلى حد كبير غير ملحوظة ولكن من خلال تطبيق نظرية السوق التنافسية والافتراضات الخاصة بها حول سلوك طالبي الريع يمكن الاستدلال على حجم التكلفة الاجتماعية من قيمة الريع المتنازع عليه .

ومن الأمثلة على التنافس الريعي: تحديد الحقوق الاحتكارية والسياسات التجارية الحمائية ومخصصات الميزانية المتميزة وتحويلات الدخل والحقوق في الموارد الوطنية وما إلى ذلك .

ان السمة المميزة التي تجعل الريع قابلًا للمنافسة هي سمة السابق ex- أي قبل تعيينها لأي وكيل اقتصادي معين – فان الأمر يكون متروك لقمة سائغة للمتنافسين للحصول على حصة في الريع . وهذا ما يجعل الأمر منطقيًا للمستفيدين المحتملين في إنفاق الموارد في التنافس للحصول على الحق في الاستيلاء على الريع، ويختلف الريع التنافسي عن الربح التنافسي اذ تلعب الأرباح التنافسية دورا مهماً وكفوءً في تعزيز تخصيص الموارد في اقتصاد السوق الرأسمالي ويكون لدى الوكلاء الاقتصاديين حافز للتوسع في الأسواق مع الأرباح والابتكار لتحقيق الأرباح. و هذا يحسن تخصيص الموارد ويوسع ناتج الاقتصاد ويزيد الرخاء الكلي. يتم إنشاء العديد من الريوع المتنازع عليها وحمايتها من قبل سياسة الحكومة والمسؤولين الحكوميين والسياسيين والذين هم يمثلون حراس البوابة الذين ينظمون من يحصل على هذه الريوع من عدمه. ولا يمكن للوكلاء الاقتصاديين مخالفة الريع عن طريق تحول الموارد مباشرة نحو انتاج السلع والخدمات الاساسية وبدلاً من ذلك فإنهم يتحمسون لاستثمار الوقت والجهد والموارد الحقيقية الأخرى - للانخراط في الأنشطة الريعية - في محاولات لضمان إما الإحالة الأولية للحق في الريع أو في طرد الآخرين من مركز الامتياز[4].

2-5 نشاط البحث عن الريع والنمو الاقتصادي :

ان الاقتصاديين من ادم سمث (1776) وحتى دوغلاس نورث (1981) يتفقون على أن الحماية الضعيفة لحقوق الملكية هي سيئة للنمو الاقتصادي ولكن ماهي الاسباب التي تجعل السعي نحو البحث عن الريع يؤثر في النمو الاقتصادي ؟ هناك سببين، السبب الاول هو ان نشاط البحث عن الريع يظهر زيادة طبيعية في العوائد تجعل هذا النشاط اكثر جاذبية من الانشطة الانتاجية و هذا الشرط يمكن ان يقود الى توازنات متعددة في الاقتصاد مع توازن سيء اذ يظهر مستوى عالي من النشاط الريعي ومستوى متدني من الناتج وذلك نتيجة لجذبه الموارد نحو هذا النشاط بعيدا عن الانتاج. اما السبب الثاني هو ان نشاط البحث عن الريع خصوصا من قبل المسؤولين الحكوميين من المحتمل ان يؤذي النشاط الابتكاري في الاقتصاد اكثر من النشاط الانتاجي وبما ان الابتكار هو الذي يقود النمو الاقتصادي . فان النشاط العام (الحكومي) للبحث عن الريع يؤذي النمو الاقتصادي بشكل اكبر من ايذاءه الانتاج. ان الزيادة في العوائد التي يحققها نشاط البحث عن الريع هو نتيجة لثلاثة اليات الالية الاولى هي بسبب التكاليف الثابتة لإنشاء نظام البحث عن الريع، مثال ذلك النظام القانوني والذي يمكن من خلاله للمحامين من رفع دعاوي قضائية ضد مؤكلين بعضهم البعض وبالتالي يحققون العوائد. الالية الثانية هي ان نشاط البحث عن الريع يولد ذاتيا عوائد اذ ان الجريمة تخلق طلباً للدفاع فاذا قام الزبون باستئجار محامي فان الشركة الموردة لهذا الزبون ستقوم ايضا باستئجار محامي وهكذا. الالية الثالثة، هي ان الباحثين عن الريع لديهم ما يسمى بـ" القوة في الارقام " أي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعنى في حالة وجود عدد قليل من الناس يقومون بالسرقة والنهب فان الشخص الذي يقوم بالسرقة في هذه الحالة سيتم القاء القبض عليه اما في حالة وجود عدد كبير من الناس يسرقون وينهبون فان احتمالية ان يتم القاء القبض على الشخص الذي يسرق في هذه الحالة ستكون منخفضة ان كل هذه الاليات الثلاثة المذكورة اعلاه تجعل من نشاط البحث عن الريع يولد عوائد متزايدة بصورة طبيعية[5].

اما السبب الثاني والذي يجعل من البحث عن الريع يعيق النمو الاقتصادي هو من خلال مهاجمته لنشاط الابتكار و ذلك لكون ان المبتكرين هم بحاجة الى البضائع الموردة من قبل الحكومة مثل الرخص والتصاريح وحصص الاستيراد وهذه الخدمات هي مطلوبة بشكل اكبر من طلبها في مجال الانتاج فلكي تبدء شركة جديدة نشاطها فان المبتكرين يكون بحاجة الى بناء وخدمات توصيل المياه ومستندات الضرائب ورخص استيراد اذ كانوا بحاجة لمكائن جديدة والعشرات من المستندات وان طلب المبتكرين لهذه المنتجات الحكومية هو عالي وغير مرن لذلك سيكونون هدفاً رئيسياً للفساد والابتزاز من قبل المسؤولين الحكوميين[6].

3-5 مراجعة الادبيات:

هناك عدة تفسيرات لعدم قدرة البلدان ذات الموارد الوفيرة على تنويع اقتصاداتها. أحد أهم التفسيرات هو مشاركة رواد الأعمال في أنشطة البحث عن الريع بدلاً من إنتاج السلع والخدمات ويشرح Mehlum و Moene & Torvik(2006) كيف تصبح الإيرادات من الموارد الطبيعية لعنة عن طريق إبطاء النمو وخفض الدخل إذا كانت الجهود الاقتصادية وريادة الأعمال التي تركز عادة على خلق الثروة في قطاع الإنتاج موجهة نحو أنشطة البحث عن الريع وتقر جميع المؤلفات التي تركز على سلوك البحث عن الريع بأن المؤسسات تلعب دوراً هاماً كقيود على الميل إلى الدخل المناسب وفي تحليل آثار هذا الميل في البلدان ذات الموارد الطبيعية الهائلة[7]. ويبين كل من فليب ر.لين Philip R. Lane و آرون تورنيلAaron Tornell (1999) ذلك عن طريق تحليل حالة الاقتصادات التي تفتقر إلى البنية التحتية المؤسسية القانونية والسياسية القوية ولديها وفرة في الموارد الطبيعية و نتيجة لذلك يتم ملؤها بمجموعات قوية متعددة. وتتفاعل هذه المجموعات القوية ديناميكيًا عبر عملية مالية تسمح بفعالية بالوصول إلى إجمالي رأس المال . وفي حالة التوازن فان هذا يقود الى تباطأ النمو الاقتصادي وحدوث "تأثير الشراهة" effect voracity" " من خلال الصدمات، على سبيل المثال التغيرات المفاجئة في نسب التبادل التجاري (terms of trade windfall) يولد بشكل عكسي زيادة غير متناسبة في إعادة التوزيع المالي وتقليل النمو واظهرا أيضًا أن التخفيف في تركيز القوة لدى مجموعات المصالح يؤدي إلى نمو أسرع وأقل استجابة للدورة الدورية للصدمات التجارية[8].

كما اشار تورنيل ولين Tornell & Lane (1999) أنه في اقتصاد مع مجموعات قوية ومتعددة لكل منها له امكانية الوصول للإنتاج قد تؤدي الإنتاجية العالية في الواقع إلى دفع معدل العائد على الاستثمار وبالتالي النمو إلى أسفل. والسبب في ذلك هو أنه عندما تزداد الإنتاجية تحاول كل مجموعة الحصول على حصة أكبر من الإنتاج من خلال المطالبة بمزيد من التحويلات. في المقابل زيادة التحويلات تتطلب زيادة معدل الضريبة وتخفض بالتالي من صافي العائد على رأس المال وبالتالي قد يفوق تأثير إعادة التوزيع هذا التأثير المباشر لزيادة الإنتاجية[9]. اما ساكس و وارنر Sachs and Warner (1997) فقد استخدما تحليل الانحدار في دراسة العلاقة بين أداء النمو وهبة الموارد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبيعية و توصلا الى انه من السمات الغريبة للنمو الاقتصادي الحديث أن الاقتصادات الوفيرة بالموارد الطبيعية تميل إلى النمو بوتيرة أبطأ من الاقتصادات التي لا تتمتع بموارد طبيعية كبيرة. و بينا أن الاقتصادات ذات النسبة العالية من صادرات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1970 (سنة الأساس) تميل إلى النمو ببطء خلال فترة العشرين سنة اللاحقة 1970-1990[10]. ان فكرة الريع لها تاريخ طويل في الاقتصاد وكما ذكرنا سابقا تعود إلى العمل الاصيل لتولوك (1967). وعلى الرغم انه طورها في الأصل لشرح خسائر الرفاه الاجتماعي التي ينطوي عليها إنشاء الاحتكارات والتعريفات والإعانات , و كانت نماذج السلوك البحث عن الريع في طليعة المحاولات الأخيرة لشرح ظاهرة لعنة الموارد وهناك موضوع مشترك لهذه النماذج هو أن المؤسسات السياسية تفضي إلى البحث عن الريع هي التي تكمن وراء فشل المجتمعات في تحقيق فوائد من ثروة الموارد الطبيعية. ثروة الموارد الطبيعية هي "لعنة" وليست نعمة للمجتمع عندما لا يتم تحديد حقوق الملكية أو احترامها وتصبح الثروة متاحة للريع، وتتوافق الأدلة التاريخية على سبيل المثال من فنزويلا ونيجيريا والكثير من بلدان الشرق الاوسط مع الفكرة القائلة بأن السعي وراء الريع من قبل النخب السياسية هو المسؤول عن لعنة الموارد فعلى سبيل المثال دفعت قفزة أسعار النفط في 1979-1981 فنزويلا إلى زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية والسياسة الصناعية والتي استفاد منها النخبة السياسية. الزيادة كانت دراماتيكية لدرجة أن فنزويلا تدير عجزاً في الحساب الجاري على الرغم من التحول الإيجابي الكبير في معدلات التبادل التجاري، وفي نيجيريا الغنية بالنفط أصبح الدخل شديد التركيز خلال فترة ارتفاع أسعار النفط بين 1970 و 2000. بحلول عام 2000 كانت حصة الدخل التي تسيطر عليها أغنى 2٪ من السكان تعادل نسبة أفقر 55٪ بينما في عام 1970 حصل أغنى 2٪ بقدر ما حصل عليه أفقر 17٪ في عام 1970 حيث ارتفع عدد النيجيريين الذين يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم من 26٪ إلى 70٪ خلال نفس الفترة[11].

وقد نوقشت العلاقة بين إدارة الموارد الطبيعية والحكم الرشيد بشكل مكثف في العقود الأخيرة وأبرز العديد من الاقتصاديين الدور الجوهري الذي تلعبه المؤسسات وممارسات الحكم الرشيد في التغلب على لعنة الموارد وعكس ذلك ووفقًا لـــ Elbra (2013) يمكن اعتبار ان لعنة الموارد " بانها المفارقة التي من خلالها تفشل الدول الغنية بالمعادن في مواكبة اقتصاداتها مع نظيراتها غير الغنية بالمعادن" ويصور هذا العنة بانها الحالة التي لا تسمح فيها وفرة الموارد الطبيعية للعديد من البلدان بتحقيق معدلات نمو مستدامة عالية وأهداف الحد من الفقر ان الضعف المؤسسي هو الحقيقة المقلقة وراء التزامن بين وفرة الموارد والدائرة المفرغة للنمو غير المستدام لأنه يضمن ضياع ريع الموارد واساءة استخدامها في اتجاهات غير منتجة وليس في اتجاهات إنتاجية وعلاوة على ذلك ادعى أليكيف وكونراد Alexeev & Conrad (2011) أن الاعتماد المفرط على ريع الموارد الطبيعية ينطوي على آثار ضارة على السياق المؤسسي للبلد الغني بالموارد ويمكن أن تستمر هذه الآثار لفترة طويلة مما يهدد النمو الاقتصادي الطويل الأجل وقد يكون هذا الوضع شائعاً في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بالموارد والتي شهدت تغييرات مؤسسية كبيرة وبجعل الأمور السيئة أسوء ، وغالباً ما تعيق هبات الموارد الطبيعية من استعداد الحكومة للمضي قدماً في الإصلاحات المؤسسية الضرورية ومن ثم ظهور علامات متزايدة على عدم استدامة النمو. وبالفعل استكشفت العديد من الحقائق التاريخية أن البلدان التي تفتقر إلى الموارد تميل إلى النمو بوتيرة أسرع من البلدان الغنية بالموارد. ومن الجدير بالذكر أن ثروة الموارد الطبيعية لم تكن القوة الدافعة الرئيسية وراء النجاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي للدول في الماضي. على الرغم من الموارد الطبيعية الوفيرة فقد سخرت النرويج وبوتسوانا من مكاسبهما من الموارد الطبيعية لتوليد معدلات نمو قوية وخبراتهما تخدم كدروس جيدة للبلدان المعرضة للموارد الطبيعية. فقد عزلت الحكومة النرويجية ايرادات النفط من الأهداف الناتجة سياسياً من خلال تخصيصها للاستثمارات المنتجة في إطار تشغيلي شفاف. كما نجحت بوتسوانا في إدارة إيرادات من الموارد الطبيعية بسبب ممارساتها السليمة في مجال الحوكمة ومؤسساتها عالية الجودة لا سيما فيما يتعلق بحقوق الملكية التي تأثرت حتى الآن بالدرجة الأولى بمؤسسات ما قبل الاستعمار. وهذا يدل على حكمة الإصرار أولاً وقبل كل شيء على تصعيد الإصلاحات المؤسسية وبناء الحكم الجيد الذي يمثل المخرج من لعنة الموارد بسبب قدرته على تحويل ثروات الموارد الطبيعية إلى نعمة وتمكين البلدان الغنية بالموارد من توليد قوة وفعالية. النمو الاقتصادي المستدام. ولكن ما سنرى إذا قمنا بتغيير زاوية الرؤية وتحويل المنظار إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الغنية بالنفط، وفي الواقع فإن مصدري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على عائدات تصدير النفط معرضون للتأثير الثلاثي المتمثل في انخفاض أسعار النفط وخفض النفقات والنمو البطيء. إذا ظلت أسعار النفط منخفضة فمن المتوقع أن تسجل هذه البلدان خسائر كبيرة في عائدات النفط. هذا الوضع يؤدي جنبا إلى جنب مع عدم تغيير الإنفاق الى تراجع فائض الميزانية. وفي الواقع لقد تم الشعور بالحاجة إلى إنشاء مخازن احتياطية لاحتواء تقلبات أسعار النفط والتعامل مع حالات الطوارئ ولكن حتى المخازن المؤقتة الكبيرة يمكن أن تستنفد بالكامل إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض. لسوء الحظ، إلى جانب مشكلة لعنة الموارد التي تلوح في الأفق قد لا يترك الانهيار في أسعار النفط صناع السياسة مجالاً للمناورة وهذا يمكن أن يكون القشة التي تكسر ظهر البعير[12].

6- الحوكمة الرشيدة في العراق:

تشكل إعادة بناء مؤسسات الدولة التي دمرت أو أُضعفت بشدّة على مدى عقود من الصراع والعقوبات - وفي كثير من الحالات إنشاء مؤسسات جديدة - أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العراق . ويصنف العراق بشكل غير مؤات بحسب العديد من المؤشرات الرئيسية للحوكمة الرشيدة مقارنة بالمراتب المتوسطة التي تحتلّها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويُظهر أحدث مؤشر برتلسمان(Bertelsmann Transformation Index) للتحول الاقتصادي والسياسي، ومؤشرات الحوكمة العالمية، وقاعدة بيانات الملامح المؤسسية، أن أداء العراق ضعيف بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن التدابير القياسية للقدرات والفعالية المؤسسية، بما في ذلك القدرة والكفاءة الإدارية والقدرات للتنفيذ[13]. اذ حصل العراق في مجال الحوكمة على درجة (4.43) من (10) درجات وفقاً لتقرير مؤشر برتلمسان لعام 2018

(Bertelsmann stiftung's transformation index:2018,1) وهي درجة متدنية ونتيجة لذلك فان الفساد يعد هو أحد الأعراض الرئيسية لضعف الحوكمة والفساد البيروقراطي، والرشوة والمحسوبية كلها مشاكل رئيسية في العراق . وعلى مستوى الحكومة المركزية، أتاح مزيج الدولة الريعية الضعيفة ولكن الغنية بالموارد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للجماعات المتنافسة الاستيلاء على موارد الدولة وعقودها وتدمير المؤسسات وتقويض تنمية القطاع الخاص التنافسي . وتنظر جماعات القوى المختلفة إلى هياكل الحوكمة ببساطة وكأنها وسيلة للاستيلاء على الريوع وبالتالي تتنافس على السيطرة عليها . وعندما تكون الحوكمة ضعيفة على مستوى الدولة يستمد قادة المجموعات شرعيتهم من درجة تمكنهم من استقطاب الموارد وإعادة توزيعها على الدوائر المؤيدة لهم لذا اصبح انعدام الثقة في المؤسسات العامة التي نشأ بسبب الفساد أكثر عمقا[14]. وفي هذا المجال يمكن ايضا عرض مؤشرات الحكم الرشيد والصادرة في تقرير البنك الدولي منذ عام 1996 ويتضمن مؤشر الحكم الرشيد ست مؤشرات فرعية تقيس جودة ادارة الحكم وهي كالاتي :

أ- ابدأ الراي والمساءلة (VA) - ويقيس مدى قدرة مواطني أي بلد على المشاركة في اختيار حكومتهم وكذلك حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات ووسائط اعلام حرة

ب- الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب (PV) – يقيس احتمال أنه سيتم زعزعة استقرار الحكومة أو إسقاطها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية.

جـ- فعالية الحكومة (GE) - يقيس تصورات لجودة الخدمات العامة ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة تجاه هذه السياسات.

د- الجودة التنظيمية (RQ) - ويقيس التصورات لقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات والأنظمة السليمة التي تسمح وتعزيز تنمية القطاع الخاص.

ه- سيادة القانون (RL) - يقيس التصورات لمدى ثقة العملاء بقواعد المجتمع والالتزام بها ، وعلى وجه الخصوص نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم ، فضلاً عن احتمالات الجريمة والعنف.

و- السيطرة على الفساد (CC) – يقيس التصورات لمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة الكبرى وكذلك "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة[15]. ويتدرج هذا المقياس بين (2.5 و 2.5-) اذ كلما اقتربت القيمة على المؤشر من (2.5) فان هذا يعني تحسناً في الجودة المؤسسية وبالعكس اذ كلما كانت القيمة على المؤشر تقترب من (2.5-) فان هذا يعني تدهور الجودة المؤسسية في البلد يمكن معرفة مدى جودة المؤسسات، نلاحظ من خلال الجدول (1) ان البيانات(1996-2016) تشير الى أوضاع سيئة جداً فيما يخص ادارة الحكم وهذا يشكل عقبة رئيسية امام النهوض بالاقتصاد الوطني ويزيد من اعتمادية الاقتصاد على النفط كمصدر وحيد لتوليد الدخل . ان مؤشر مكافحة الفساد قيد الدراسة هو يأخذ قيم سلبة ولا يوجد أي اشارات نحو التحسن وهذا الكلام ينطبق على جميع المؤشرات الاخرى ايضا مما يعني وجود بيئة مناسبة لانتشار انشطة البحث عن الريع (اعتمادا على ايرادات النفط الخام) وبعيدا عن الانشطة الانتاجية . وبهذا فان المؤسسات هي من نوع الصديقة للمنتزعين (الاخذين) grabber friendly institutions وليست صديقة للمنتجين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العراق من خلال الاطلاع على بيانات مؤشرات الحكم الرشيد الصادرة عن البنك الدولي وكما يظهر في الجدول رقم (1).

II - الطريقة والأدوات :

لقد تم توفيق معادلة انحدار بسيط يكون فيها النمو الاقتصادي ممثل بنمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوياً) وهو يعبر عن المتغير المعتمد بينما المتغير المستقل تم استخدام مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception (index) الذي تنشره منظمة الشفافية العالمية وهذا المؤشر يعكس إدراك المراقبين المطلعين على الفساد في القطاع العام والسياسة ويتكون هذا المقياس من 10 درجات تبدأ بالصفر لتشير إلى مستوى عالٍ من الفساد وتنتهي بالتدرج 10 الذي يعني مستوى منخفضاً من الفساد. فكلما زادت قراءة هذا المقياس دل ذلك على انخفاض في مستوى الفساد والعكس صحيح . وبغية توافق تزايد مستوى الفساد مع تزايد قراءات مقياس الفساد المستخدم تم إجراء تعديل على المؤشر تضمن طرح التدرج على مقياس الفساد من 10 أي (10مطروحا منه قيمة قراءة مقياس الفساد CPI) وبذلك يكون لدينا التدرج المنخفض يدل على مستوى منخفض من الفساد والتدرج المرتفع يدل على مستوى مرتفع من الفساد وقد اعتبر البحث مؤشر مدركات الفساد كمتغير معبر عن نشاط البحث عن الريع بناء على الدراسات السابقة منها دراسة مهتدي ورو Mohtadi & Roe (2003) و دراسة سبنيسي Spinesi (2009) وبذلك يكون الانموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = \alpha + \beta X + \mu$$

Y = يمثل النمو الاقتصادي وهو النمو في الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوياً)

α = يمثل الحد الثابت

X =يمثل المتغير المستقل وهو مؤشر مدركات الفساد

μ = يمثل حد الخطأ .

III- النتائج ومناقشتها :

من خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح من خلال الجدول (2) بان قيمة R-square بلغت(19%) يعني هذا بان المتغير المستقلX عن (19%) من التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد والذي يعبر عن النمو الاقتصادي كما نلاحظ من خلال الجدول (2) ايضاً بان قيمة اختبار دربن- واطسون هي (2) وهذا يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي اما الجدول (3) فقد اظهر بان الانموذج معنوي ككل كما بين الجدول (4) بان الحد الثابت معنوي عند مستوى معنوية 5٪ وفقاً لاختبار (t) اما المتغير المستقل X والذي يعبر عن نشاط البحث عن الريع باستخدام مؤشر مدركات الفساد فقد كان معنويا عند(10%)وكما يظهر في الجدول(4) وكانت اشارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا المتغير سالبة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية اذ ان الزيادة في النشاط الريعي بمقدار (1%) سوف يخفض من النمو الاقتصادي بمقدار(27 ٪).

IV- الخلاصة:

ان الاستنتاج الاساسي في هذا البحث هو ان وجود وفرة في الموارد الطبيعية في بلد يعاني من ضعف في جودة المؤسسات فان ذلك يشكل بيئة ملائمة لانتشار نشاط البحث عن الريع ومن ثم يدفع الأفراد للانخراط في التنافس على التحويلات بدلا من ممارسة الانتاج الحقيقي وفي النهاية يؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي وهذا ما تم اثباته في الجانب العملي عند اجراء التحليل القياسي لبيانات العراق كما يظهر ايضا من خلال عرض بيانات الحوكمة الرشيدة ان واقع الحوكمة لم يشهد تحسن او أي اتجاه نحو التحسن بشكل ملحوظ في كل المجالات . ان وجود وفورة في الموارد الطبيعية مع تحسين قوة المؤسسات العامة يمكن ان يعطي البلد امكانية تحقيق الاستفادة القصوى من وجود الموارد الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بعيدا عن الاعتماد المستمر والكبير عن الموارد الطبيعية لذلك فان زيادة التركيز على تحسين الجودة المؤسسية هو المفتاح الاساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحويل وفرة الموارد لصالح تنمية القطاعات الإنتاجية الاخرى كالصناعة التحويلية والزراعة ولخفض البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة و لخلق بيئة ملائمة لازدهار القطاع الخاص ويمكن للعراق في هذه الحالة طلب المساعدة الدولية من اجل محاربة افة الفساد وبناء مؤسسات قوية قادرة على فرض القانون مع ضرورة الاستفادة من تجارب البلدان الاخرى في محاربة هذه الظاهرة .

- الإحالات والمراجع:

[1] John Mukum Mbaku, (1998), Corruption and Rent-Seeking The political dimension of economic growth, Publisher Palgrave Macmillan, London . OnLine : https://www.researchgate.net/publication/5154183_Corruption_and_Rent-Seeking (Visited 20/10/2018)

[2] E.G. Pasour, Jr(1983) Rent Seeking: Some Conceptual Problems and Implications , This article was presented as a paper at a New York University-Liberty Fund Research seminar in Austrian economics, August 7-11. OnLine :

(Visited 11/10/2018)file:///C:/Users/scs/Downloads/Rent_Seeking_Some_conceptual_problems_and_implicat.pdf

[3] Marcus Dejardin (2011) Entrepreneurship and Rent-Seeking Behavior, Handbook of Research on Innovation and Entrepreneurship, p.2, OnLine : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00616302/document (Visited 19/10/2018)

[4] Toke S. Aidt(2016) Rent seeking and the economics of corruption, Constitutional Political Economy , Volume 27, Issue 2, p.2-3, OnLine : https://aspace.repository.cam.ac.uk/bitstream/handle/1810/255120/Aidt-2016-Constitutional_Political_Economy-VoR.pdf?sequence=1&isAllowed=y (Visited 02/11/2018)

[5] Kevin M.murphy,Anderi Shleifer &Robert W.Vishny(1993)why is Rent-seeking so costly to growth?, The American Economic Review, Vol. 83, No. 2, p.409, OnLine : https://ondoc.logand.com/d/4097/pdf (Visited 21/11/2018)

[6] Ibid, p. 412-413.

[7] Andrea Cori, Salvatore Monni (2014) The Resource Curse Hypothesis: Evidence from Ecuador, ," SEEDS Working Papers 2814, SEEDS, Sustainability Environmental Economics and Dynamics Studies, revised Oct 2014, p.8-9, OnLine : http://www.sustainability-seeds.org/papers/RePec/srt/wpaper/2814.pdf (Visited 20/10/2018)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[8] Aaron Tornell & Philip R. Lane(1999) The Voracity Effect, The American Economic Review, Vol. 89, No, p.22, OnLine : http://www.econ.ucla.edu/people/papers/Tornell/Tornell699.pdf (Visited 13/10/2018)

[9] Ragnar Torvik(2001) Natural resources, rent seeking and welfare, Journal of Development Economics, Vol. 67, p.456, OnLine : http://www.sv.ntnu.no/iso/ragnar.torvik/jde.pdf (Visited 13/10/2018)

[10] Jeffrey D. Sachs & Andrew M. Warner(1997) Natural Resource Abundance and Economic Growth, Center for International Development and Harvard Institute for International Development, p.1, OnLine :https://pdfs.semanticscholar.org/7b14/045909f42117197b82a910782ab68330a3e7.pdf(Visited 21/10/2018)

[11] Robert T. Deacon & Ashwin Rode(2012) Rent Seeking and The Resource Curse, p.1-3, OnLine : http://econ.ucsb.edu/~deacon/RentSeekingResourceCurse%20Sept%2026.pdf (Visited 10/10/2018)

[12] Siham Matallah& Amal Matallah(2016) Oil Rents and Economic Growth in Oil-Abundant MENA Countries: Governance is the Trump Card to Escape the Resource Trap, Topics in Middle Eastern and African Economies , Vol. 18, Issue No. 2, p.88-89, OnLine : http://meea.sites.luc.edu/volume18/pdfs/25-Oil%20Rents%20and%20Economic%20Growth%20in%20Oil-Abundant%20MENA%20Countries.pdf (Visited 19/10/2018)

[13] البنك الدولي (2017) الدراسة التشخيصية المنهجيّة عن العراق, التقرير رقمIQ – 112333 , ص15. http://documents.worldbank.org/curated/en/433321503933710380/pdf/112333-ARABIC-SCD-126p-IraqSCDArabicP.pdf (اخر زيارة 2018/10/16)

[14] المصدر نفسه، ص16.

[15] Daniel Kaufmann, Aart Kraay & Massimo Mastruzzi (2010) The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, World Bank, p. 3. OnLine : https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/1813-9450-5430(Visited 25/10/2018)

- ملاحق :

الجدول (1) : مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (1996-2016)

السنوات	إبداء الرأي	الاستقرار السياسي	الفعالية الحكومية	نوعية الأطر	سيادة القانون	مكافحة الفساد
1996	-1.96	-1.82	-2.09	-2.15	-1.56	-1.60
1998	-1.94	-1.53	-1.95	-2.23	-1.55	-1.43
2000	-2.01	-1.74	-1.98	-2.20	-1.39	-1.50
2002	-2.05	-1.61	-1.95	-1.99	-1.51	-1.41
2003	-1.50	-2.39	-1.70	-1.41	-1.64	-1.21
2004	-1.64	-3.18	-1.59	-1.65	-1.83	-1.48
2005	-1.30	-2.69	-1.63	-1.53	-1.71	-1.37
2006	-1.28	-2.83	-1.72	-1.39	-1.68	-1.45
2007	-1.13	-2.77	-1.57	-1.32	-1.84	-1.46
2008	-1.10	-2.47	-1.24	-1.15	-1.77	-1.46
2009	-1.02	-2.18	-1.18	-1.01	-1.70	-1.33
2010	-0.99	-2.24	-1.20	-1.05	-1.56	-1.26
2011	-1.07	-1.85	-1.13	-1.09	-1.45	-1.17
2012	-1.08	-1.93	-1.11	-1.25	-1.46	-1.22
2013	-1.06	-2.01	-1.10	-1.24	-1.45	-1.28
2014	-1.14	-2.48	-1.11	-1.25	-1.33	-1.33
2015	-1.13	-2.26	-1.25	-1.24	-1.42	-1.37
2016	-1.01	-2.28	-1.26	-1.13	-1.70	-1.40

المصدر: مسحوب من موقع البنك الدولي http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول(2)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.507[a]	.257	.190	.12360	2.011

a. Predictors: (Constant), x
b. Dependent Variable: Y

الجدول (3)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.058	1	.058	3.812	.077[b]
	Residual	.168	11	.015		
	Total	.226	12			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), x

الجدول (4)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.370	1.162		2.039	.066
	x	-.273-	.140	-.507-	-1.952-	.077

a. Dependent Variable: Y

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

سلام انور احمد. (2021). اثر نشاط البحث عن الريع في النمو الاقتصادي" دراسة حالة العراق"، مجلة رؤى اقتصادية، 11(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 147-158.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية(CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com